السفير

2006/05/04

local

20060504-0001a-2

الأمين العام السابق للجنة تقصي الحقائق في جرائم حرب البوسنة توكاشا ل<السفير>: هناك جرائم حرب لا تشمل بأي قانون عفو

شمس ضحى

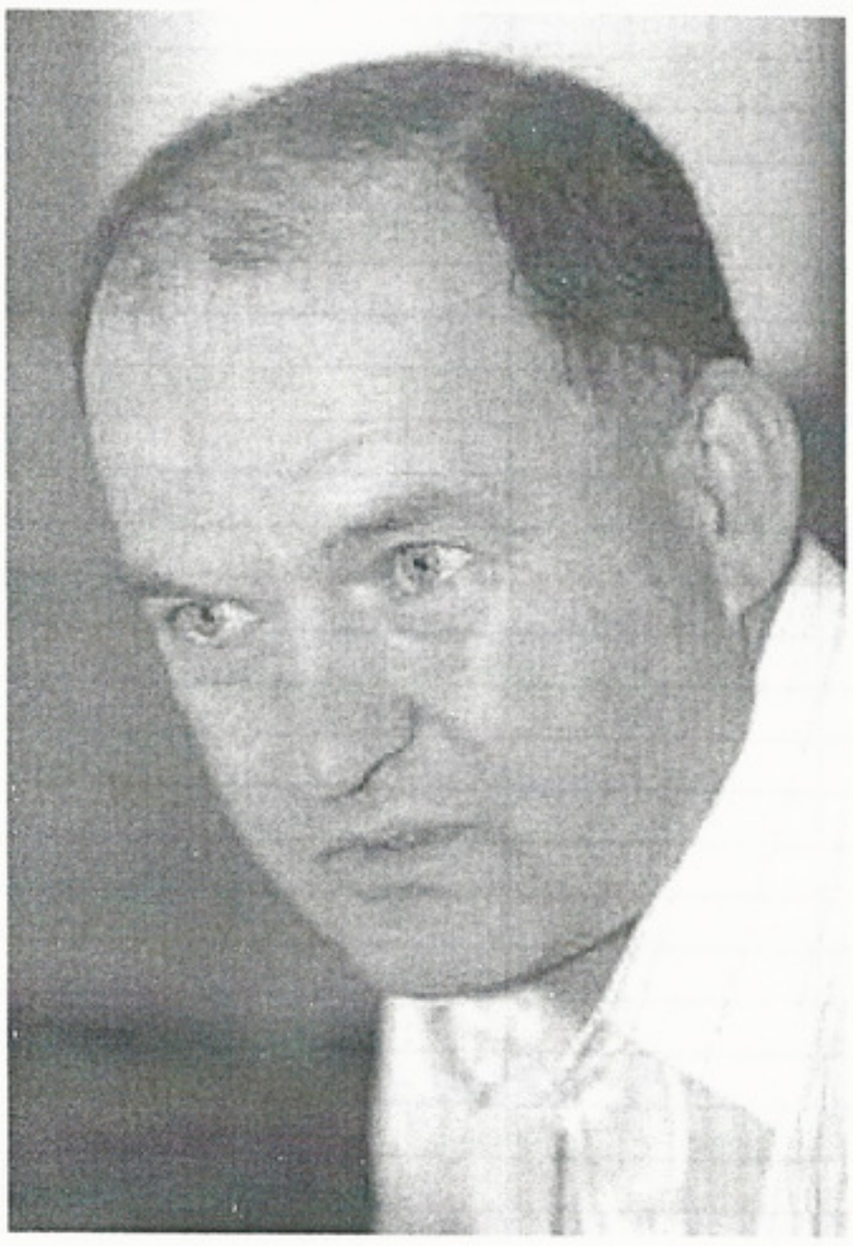

<توكاشا يتحدث ل<السفير

في إطار النشاطات التي تقوم بها جمعية <امم للتوثيق والأبحاث> حول الذاكرة الجماعية وجرائم الحرب، وتحت عنوان <سربرنيتشا الجريمة والعقاب> على اسم المجزرة الشهيرة التي أرتكبت أثناء حرب البوسنة، وبدعم من مكتب الشرق الأوسط في منظمة <هينريخ بل> التابعة لحزب الخضر الألماني، ألقى الباحث البوسني مرصاد توكاشا السبت المنصرم محاضرة حول <الحقيقة والعدالة في التعامل مع الماضي، التجربة البوسنية مثالاً>، وذلك في مقر <أمم> في حارة حريك.

<السفير> التقت الرجل الذي أسس وترأس مركز <سراييفو للأبحاث والتوثيق> بين العامين ١٩٩٢ و،٢٠٠٣ والذي شغل منصب الأمين العام للجنة تقصي الحقائق في جرائم الحرب وكان مكلفاً من الرئيس البوسني بتكوين قاعدة معلومات عن جرائم الحرب منذ بدايتها في البوسنة عام ،١٩٩٢ الأمر الذي لعب دوراً اساسياً

في مساعدة لجان تقصي الحقائق المعينة من قبل الأمم المتحدة ومجلس الامن وملاحقة مجرمي الحرب <الذين لا يجب ان يشملهم أي عفو عام> كما قال ل<السفير>، وبالتالي إنصاف الضحايا <عبر الإصغاء اليهم والسماح لهم بالتعبير في بيئة آمنة> وإحقاق العدالة التي يعتبرها توكاشا شرطاً للمصالحة و<المضي نحو المستقبل>.

لا يستطيع الرجل الستيني ذو الملامح السلافية والذي لا يتحدث العربية، أن ينأى ببصره عن الميدالية التي تعلقها محدثته والتي تمثل كلمة <الله> مكتوبة بخط عربي قديم. تفضح تلك النظرة <علاقة بصرية> بالقرآن، شأن عادة الشعوب المسلمة غير العربية. تتذكر أن الدين كان وجهاً أساسياً من وجوه حرب البوسنة. يؤرجح الباحث البوسني المبتسم بعيونه الزرق رأسه يمنة ويسرة نافياً بشكل حازم ولكن هادئ، ما كنا نسأله عنه، أي إمكانية وجود نوع من <خارطة طريق> للعمل على موضوع الذاكرة والمصالحة ما بعد الحروب.

يتحدث الباحث البوسني مرصاد توكاشا عن الفارق بين الحرب الأهلية اللبنانية وحرب البوسنة بقوله <كنا (الصرب والكروات) بلداً واحداً هو يوغسلافيا السابقة، لكن، في اللحظة التي بدأت فيها الحرب، كانت البوسنة بلداً مستقلا. بما يعنيه ذلك من حماية تؤمنها المواثيق الدولية وحق مشروع في الدفاع عن أنفسنا تجاه الغزاة والمعتدين>. ومع أن الفارق كبير بين الحربين، إلا أن توكاشا يظن <ان التجربة البوسنية غنية جداً لأي بلد يريد التعامل مع ميراث الحرب عنده>. يضيف <عمر تجربتنا ١٤ عاماً، فقد بدأنا مباشرة بعد بداية الحرب عام ١٩٩٢>.

لكن، كيف كان القرار بالبدء؟ يرد الرجل إن <الرئاسة في بوسنيا هيرتزغوفينيا كانت من قرر إنشاء لجنة تقصي جرائم الحرب. وهكذا بدأنا بالتجميع: محاضر، أوامر عسكرية، صور، وثائق من كل الأشكال، فيديو... وكل ما كان يصل إلى أيدينا>.

وهل كان كل ذلك يصلكم بسهولة؟ يرد <بل في غاية الصعوبة، كنا نعمل خلال الحرب، ولم يكن التنقل بحرية ممكناً. كما أن الاتصالات كانت مقطوعة، والقتال كان شرساً... لكن كان هناك الكثير من الشهود. كانوا يأتون من تلقاء انفسهم ليخبرونا بما حصل، هكذا تجمعت عندنا آلاف الروايات لشهود عيان، وكان ذلك شيئاً مفيدا للغاية: ففي المقام الأول عرفنا ما الذي كان يحصل على وجه أقرب الى الدقة، وثانياً أستطعنا تجميع كمية كبيرة من أسماء المشتبه بهم، ومن أسماء الخونة(!!)... وببساطة أصبح لدينا نواة قاعدة معلومات>.

يضيف <بعد انتهاء الحرب، وعندما اصبحت الظروف ملائمة، اتاح لنا هذا العمل، التدقيق في الأحداث والمقارنة بين الروايات وبناء قضايا كاملة من اجل المحاسبة والمصالحة... الخ. ومن ناحية أخرى، استطعنا تسهيل عمل المؤسسات الدولية من نوع اللجان الخاصة التي أنشأتها الأمم المتحدة وخاصة لجنة تقصي الحقائق التي كلفها مجلس الأمن برئاسة المصري شريف بسيوني تجميع المعلومات عن جرائم الحرب التي ارتكبت في البوسنة>.

<بعد الحرب يقول توكاشا كان الأمر أسهل. وبالتالي استطعنا تغطية كل الأراضي البوسنية. وكان واضحاً أننا لا نحتاج فقط لأجهزة مؤقتة بل لمؤسسات ثابتة. لا يهم إن كان هذا العمل سينتهي يوماً، ففي السنتين المقبلتين سوف تنهي المحكمة الخاصة بيوغسلافيا مهمتها. لكننا نحتاج الى مأسسة الذاكرة وبالتالي الى متحف دائم نعود اليه. وعملنا هو تهيئة لهذا المتحف>.

ويتابع توكاشا <على كل بلد ان يطوّر أسلوبه الخاص. ومع ذلك بإمكانكم الاستفادة من تجربتنا. وخصوصاً لناحية التنظيم والمنهجية. أنا أيضاً تعلمت من تجارب شعوب اخرى من الأميركيين والنمساويين والألمان. لكن علينا أن نقوم بنحت نموذجنا الخاص. هذا ما اقوله لزوارنا من الشيشان أو من رواندا مثلا>.

ويعلق على ما سمعه خلال الندوة من مداخلات حول التجربة اللبنانية <فهمت انه ليس لديكم مؤسسات للذاكرة

وبالتالي تعاملكم مع الماضي عشوائي وانتقائي وارتجالي، وهذا شيء خطير. إنه انطباعي الأول. ثانياً، إن قانون العفو عندكم قام بإهالة تراب كثير على ما حصل. وهذا فظيع وغير صحي. لم يميز قانون العفو بين الضحايا والمجرمين، هناك جرائم ضد الإنسانية لا يمكن شمولها بأي قانون عفو، وهذا معنى كلمة حضد الإنسانية>. في البوسنة أصدرنا قانون عفو، لكنه لا يشمل مرتكبي جرائم الحرب. لقد ذهلتُ لدى اطلاعي على قانون العفو في بلادكم: لا يجب ان يكون مقبولاً أن يتمكن مجرمو الحرب من الإفلات من العقاب. كيف يمكن لمن يقتل النساء والأطفال وأسرى الحرب، ليس فقط الإفلات من العقاب، بل احتلال مناصب سياسية؟ هناك مجرمو حرب يعملون في القوى الأمنية عندكم! مجرمون صاروا يمثلون الشعب اللبناني في البرلمان. إنه أمر مذهل!. انتم بحاجة الى مؤسسات لتطهير مؤسسات الدولة، ليس فقط من مجرمي الحرب بل أيضاً ممن خرقوا حقوق الإنسان، من الذي ضغط للتهجير؟ من قام بالتعذيب؟.

نحن مثلاً، يتابع توكاشا، وجدنا احد قدامى المغتصبين خلال الحرب وقد أصبح شرطياً. أوقفناه وتمت مواجهته بالضحايا والشهود. وهو الآن أمام المحكمة الخاصة بجرائم الحرب. هذا ما يجب أن يكون. يجب ان يكون هناك نظام قادر على حماية الضحايا ومنع تكرار ما حصل لهم في المستقبل عبر إعطاء الأمثولة للمجرمين.

اعلم ان لبلدكم مكونات متنوعة وليس بالإمكان إقامة وطن لكل فريق. وبالتالي عليكم العيش مع بعضكم. لكن هذا مستحيل من دون إحقاق العدالة... العدالة هي رسالة قوية للضحايا تقول لهم إن ما حصل معهم لن يتكرر. والحقيقة اساسية في ذلك. الماضي المغطى بغبار الغموض هو أداة سهلة بأيدي من يريد أن يزيف التاريخ وأن يتلاعب بالمصائر. نظام ميلوسوفيتش أستخدم على سبيل المثال أرقاماً خاطئة من الحرب العالمية الثانية عن مجازر ضد الصرب: قال إن سبعمئة الف صربي قتلوا آنذاك . لا انفي تلك المجازر، مع أن لجاناً محايدة قالت إن العدد لا يتجاوز ١٧ الفاً، الموضوع ليس لعبة أرقام. ما أقوله إن ميلوسوفيتش استخدم وقائع غامضة من أجل التلاعب بالصربيين واستخدامهم ضد جيرانهم، لإخافتهم وإشعارهم بأنه يحميهم. في الحرب العالمية الثانية قتل كروات وبوسنيون الخ... في البوسنة أيضا أعترضتنا مشكلة تقدير عدد القتلى تقليلاً عبر القول إنهم١٠ او ٢٠ الفاً، او تضخيماً بالقول بمئتين او ثلاثمئة الف. وفي النهاية، اقتربنا اليوم من الحقيقة لأننا وضعنا قائمة فعلية بالأسماء، ونحن نقترب من المرحلة النهائية>.

وحين نسأله عن محصلة عدد القتلى، يقول <حتى اللحظة لدينا ١٠٥ آلاف اسم. نتوقع المزيد. لكن، بانتظار ذلك، يمكنني ان أثبت لك كل أسم موجود لدينا>.

وماذا عن الشفافية؟ يقول برفض حصرية المعلومات. <علينا تعميم معلوماتنا على اكبر عدد ممكن من الناس وإشراك الجمهور بكافة مراحل العملية>.

وعن أسماء شهود العيان؟ يقول <حمايتهم واجبة بالطبع، كما أنه في بعض الأحيان يجب حماية أسماء المجرمين قبل ان تثبت إدانتهم. في قاعدة معلوماتنا هناك ما يقارب ٢٥ الف اسم ممن اشتركوا كمقاتلين في مختلف الميليشيات. وبالتأكيد هناك الكثير من الأبرياء بينهم. لذلك يجب إحاطة اسمائهم بالكتمان. لكن لا شك أن هناك ما لا يقل عن خمسة آلاف كانوا متورطين، وبكل بساطة يجب سوقهم الى العدالة بعد التحقق من حالاتهم. وعندها فقط يمكن فتح ملفاتهم أمام الجمهور>.